

العبرية في الوجود، ونبد كل ما يمكن تسميته بالإرهاب، والالتزام بالاتفاقيات الفلسطينية الصهيونية.

لذلك من المتوقع أن يخضع العالم برنامج الحكومة لامتحان طويل للتأكد من أنها تلبى الشروط الدولية الثلاثة وفي مقدمتها الاعتراف بالدولة العبرية.

ومن غير المرجح أن تنهي الدول الغربية القيود التي تفرضها على المساعدات للفلسطينيين إلا إذا خضت حركة حماس بشكل واضح موقفها من (إسرائيل)، فرغم الضغوط

الدولية ترفض حماس الاعتراف بوجود (إسرائيل) وهو ما أكدته أيضاً غداة تشكيل حكومة الوحدة.

وربما أن التعليق الأولي للموقف الغربي جاء على

لسان رئيس الوزراء البريطاني توني بليز خلال محطته الثانية في جولته الشرق أوسطية، حيث قال أثناء مؤتمر صحفي مشترك عقب مباحثاته الأحد ١٠-٩-٢٠٠٦ مع الرئيس عباس في رام الله بالصفة الغربية المحتلة: إن حكومة الوحدة سيكون عليها القبول بالشروط الغربية لاستئناف المساعدات، وهي الاعتراف بوجود (إسرائيل) ووقف المقاومة المسلحة والقبول باتفاقات السلام المؤقتة.

ودعا بليز المجتمع الدولي إلى التعامل مع حكومة الوحدة في حال إذا غيرت من سياسات الحكومة الحالية.

استناداً إلى السابق نقول إن الفلسطينيين على اختلاف مشاربهم يجمعون على أن تشكيل حكومة وحدة وطنية سبيلاً مناسباً لإدارة الشأن الفلسطيني تحت الاحتلال، ووسيلة ناجعة لمواجهة الحصار السياسي والاقتصادي المضروب صهيونياً وأمريكياً على الضفة والقطاع، لأن حكومة الوحدة ستجسد وحدة الموقف، والقرار، والتوجه الفلسطيني، الأمر الذي يمنح الفلسطينيين مزيداً من القوة في التصدي لمتطلبات المرحلة على كل الصعد.

فالمطلوب إذن هو حكومة وحدة وطنية تتمثل فيها كل القوى الفلسطينية الفاعلة، ويستند برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى وثيقة الوفاق الوطني، وأن تكون مكوناً فاعلاً من مكونات النظام السياسي الفلسطيني وفق مبدأ التكامل، وأن يترافق ذلك بالشروع فوراً في إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (رئاسية، تشريعية)، على أسس ديمقراطية انتخابية مباشرة كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني بتوقيع جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. ■



التناقضات الداخلية، فقد تتوجه للاتصال مع وزير ما وترفض آخر وهذه وزارة يتم التنسيق معها وتلك مرفوضة.

ففي أول رد فعل صهيوني للإعلان الفلسطيني عن الاتفاق بين هنية وعباس على تشكيل حكومة وحدة وطنية، قالت وزيرة الخارجية الصهيونية تسبيبي ليفني في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الإسباني ميغيل موراتينوس: هناك أمر يجب معرفته- مطلوب من كل حكومة تكون في السلطة الفلسطينية، أن تتوافق مع مطالب المجتمع الدولي من أجل أن تحظى الحكومة الجديدة بالشرعية.. على حماس أن تتبنى شروط مجموعة الثماني، الاعتراف بإسرائيل ونبد العنف. وأضافت «السؤال ليس هل ستكون حكومة، بل السؤال ما هي خطوطها الأساسية». وأضافت «إذا قبلت الحكومة شروط لجنة الثماني، فذلك سيعتبر تغييراً يمكننا من التقدم في العملية السياسية مع الفلسطينيين ومع أبو مازن».

وأضافت ليفني «إذا قرر أبو مازن الانضمام لحكومة إرهاب، أعتقد أننا سنواجه مشكلة». وأضافت «قلت دائماً أنه أسهل علينا أن نتعامل مع أبيض وأسود وليس مع رمادي، وستكون مهمة أبو مازن وحكومته إيضاح الصورة أمام إسرائيل وأيضاً أمام المجتمع الدولي».

إذن الاحتلال الصهيوني لن تشييه أي حكومة وحدة وطنية مهما كان وزراؤها عن مواصلة حصاره وقتله للمواطنين الفلسطينيين ومواصلة بناء الجدار العازل وسرقة للمياه وترسيم الحدود بالشكل الذي يراه مناسباً، وحجز الأموال وقتما يشاء وكيفما يريد واعتقال من يريد في أي مكان من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما لم يتم تغيير الحكومة بشكل جذري، وهذا ما لا يمكن لفلسطيني وطني أن يقبله. ولا تقل الضغوط الدولية أهمية. فمن المعروف أن المجتمع الدولي وضع ثلاثة شروط على الحكومة لاستئناف الاتصال معها وهي: الاعتراف بحق الدولة

وبالتعاون مع بقية الفصائل في مراكمة فعل مقاوم يصب في خدمة المشروع السياسي الفلسطيني، الذي تم التوافق عليه ولأول مرة من خلال وثيقة الأسرى، وبالتالي يعيد لحركة حماس دورها الحقيقي المطلوب.

الخيار الأفضل

وفي الحقيقة كان التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني من قبل كل الفصائل والقوى الفلسطينية باستثناء تحفظ حركة «الجهاد الإسلامي» في ٢٧

حزيران/يونيو ٢٠٠٦، بعد مخاض طويل وصعب خطوة هامة كونها رسمت الطريق نحو إعادة الأمور إلى نصابها، بعد أن تحول الصراع على مؤسسات السلطة إلى عامل تضجير يهدد باندلاع صراع داخلي دموي، ويهدد بانهيار شامل للنظام السياسي الفلسطيني، مع ما سيتركه ذلك من تأثيرات عميقة على القضية الفلسطينية برمتها.

وتنطلق وثيقة الوفاق الوطني من اعتبار تشكيل حكومة وحدة وطنية مترافقاً مع إعادة تطوير وتنفيذ مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أساساً لإعادة تصويب الأوضاع الداخلية الفلسطينية. وقد وضعت حركة حماس التي ترأس الحكومة الفلسطينية، وصاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية ستة شروط (أسمتها بالمحددات) لتشكيل حكومة وحدة وطنية، والشروط هي:

تشكيل الحكومة لاحقاً للإفراج عن الوزراء والنواب الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال الصهيوني، رئيس الحكومة هو حكماً شخصية من حماس أو ترشحه حماس، تشكيل الحكومة الفلسطينية تكون بالضرورة انعكاساً لنتائج انتخابات المجلس التشريعي (الأغلبية فيها لحماس)، رفض تشكيل حكومة تكنوقراط ولا مانع من أن تضم كفاءات تسمى نفسها تكنوقراط، لا تضم الحكومة أي من الشخصيات المتهمه بالفساد أو تحوم حولها تهمة الفساد، تشكيل حكومة الائتلاف الوطني يجب أن يترافق مع ضمانات عربية ودولية بفك الحصار السياسي والمالي والاقتصادي عن حكومة الشعب الفلسطيني.

العدو يستعد للإفشال

لكن التخوف الأكبر غداة تشكيل حكومة الوحدة يتوقع من الدولة العبرية التي ستلجأ بطريقة أو بأخرى للتشويش على هذا الاتفاق الفلسطيني الداخلي وعلى مجريات الأمور، وقد تغلق العابر حتى تعيد قضية جنديها الأسير إلى الواجهة وستلعب على